

جدلية التنمية والديمقراطية: أية علاقات؟

عصام العدوني
باحث مغربي



قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

ملخص الدراسة:

إنّ البحث في العلاقة بين الديمقراطية والتنمية لا يؤكد وجود علاقات سببية واضحة ومباشرة بين تحقيق معدلات تنمية كافية وتصاعد التطلعات والإجراءات الديمقراطية. إنّ التنمية لا تبدو سبباً مباشراً للديمقراطية وفي الوقت نفسه ليست نتيجة حتمية لها، كما أنّه لا وجود لعلاقة سببية واضحة بين الأوتوقراطية والتنمية أو بين الديمقراطية والتنمية؛ "إنّ الاتجاه السببي بين الديمقراطية أو الأوتوقراطية من ناحية، والتنمية من ناحية أخرى، قد لا يكون قضية منفتحةً عليها في أدبيات التنمية". إنّ دولة مثل باكستان عرفت إلى حدود نهاية التسعينات انفتاحاً سياسياً وتعددية حزبية لكن دون أن تحقق معدلات تنمية اقتصادية واجتماعية مقبولة؛ ومثلها العديد من الدول كبنغلاديش والنيبال ونيجيريا وزمبيا. لكن بالمقابل نجد دولاً كالهند وجنوب إفريقيا حققنا تنمية اقتصادية مهمة في ظل نظام ديمقراطي تعددي. الأمر الذي يستلزم إضفاء النسبية في استصدار الأحكام على حالات معينة وتعميمها على الكل، لكن هناك ميل لدى الباحثين ولدى المنظومة الدولية ينحى باتجاه تفضيل نشر الديمقراطية بالنظر إليها بوصفها قيمة بحد ذاتها ويرتبط بها مفهوم الحرية، إلّا أنّ المستوى النظري يحتمل أكثر من تفسير". إنّ الدفاع عن الديمقراطية يبدو عند الكثيرين من الناحية الأخلاقية أكثر من العلمية بمثابة دفاع عن أفضلية منظومة ثقافية تحرر الفرد من السلط أيّاً كان نوعها، أكثر من كونه دفاعاً عن أحقية العيش في شروط اجتماعية مقبولة تحقّق الحد الأدنى من العيش الكريم.

سنحاول في هذه الورقة، بحث العلاقات الممكنة بين الديمقراطية والتنمية من خلال قراءة الوقائع التاريخية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإيديولوجية لعصرنا الراهن مع ترك القضية الأخلاقية التي تختص بها الفلسفات السياسية المعاصرة جانباً.

تقديم:

لعل أغلب الخطابات الرائجة حول علاقة التنمية بالديمقراطية منذ بداية الألفية وفي سياق يتميز بالعمولة المتسارعة تذهب في اتجاه تأكيد ارتباطهما وتلازمهما الجدلي. إلا أن هذا الارتباط ليس دائماً بالبداية التي يتم يتصورها، فهو إن كان يتحقق في سياقات مجتمعية وشروط معينة سياسية واقتصادية وفكرية، قد لا يتحقق في أخرى؛ وإذا كان الارتباط مباشراً ويتجلى داخل آجال زمنية قصيرة في أوضاع معينة، فقد يكون غير مباشر ويشغل حيزاً زمنياً طويلاً في أوضاع أخرى، لدرجة قد يصعب معها تحديد الترابط السببي بينهما بصيغة "أ" يؤدي إلى "ب". لذلك، فإن النقاش حول العلاقات الكامنة بينهما في نظرنا لن يحسم بصفة نهائية، فهذه العلاقات تسير في اتجاه تلازمهما بالنسبة إلى البعض، وانفصالهما أو ارتباطهما الضعيف بالنسبة إلى البعض الآخر.

سنحاول في هذه الورقة البحث في الوقائع والعلاقات والخطابات الدافعة في هذا الاتجاه أو ذلك من خلال الوقوف عند السياقات التاريخية والسياسية والإيديولوجية والمعرفية والمؤسسية التي يتم في إطارها النظر إلى العلائق القائمة بينهما؛ ومساءلتها بعد ذلك بكيفية نقدية بناءً على الوقائع الموضوعية.

I- ملاحظات أولية:

1- إن تعريف الديمقراطية لم يشهد استقراراً معرفياً وتداولياً واسع النطاق إلا في العقود الأخيرة بعد أن خفتت حدة الاستقطاب السياسي والإيديولوجي. ولقد ساهم تظافر العديد من العوامل وعلى رأسها التحولات الجيو سياسية والإيديولوجية الكبرى التي عرفها العالم منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي والتي كان في مقدمتها انتهاء الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشرقي والتحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وقيادة الولايات المتحدة للنظام العالمي الجديد؛ بالإضافة إلى تسارع وتائر العمولة الاقتصادية والمالية التي تقوم على السوق الحرة والتجارة الدولية وإلغاء الحواجز والحدود أمام تدفق رأس المال والسلع والخدمات، مدعومة بعمولة الثقافة والفكر والسلوك التي تذيب الثقافات الوطنية والفرعية في ثقافة كونية واحدة... كل ذلك ساهم في انتشار غير مسبوق للديمقراطية التمثيلية في العديد من البلدان بعد أن أصبحت الفكرة الليبرالية معمة على نطاق عالمي معلنة إفلاس غريمتها الديمقراطية الشعبية أو المباشرة. وبالنتيجة ساد الاعتقاد بالانتصار التاريخي للرأسمالية، بل وبنهاية التاريخ البشري بتربع الديمقراطية والتنمية الليبرالية على عرشه.

2- ومفهوم التنمية بدوره لم يشهد استقرارًا دلاليًا كبيرًا إلا حين خفتت حدة الاستقطاب السياسي والإيديولوجي المشار إليه سابقًا؛ إذ يمكن القول إنه في السابق كانت التنمية موضوع منافسة وتضارب في المعنى بين منظور اقتصادي محض أو اقتصادي اشتركت فيه الرأسمالية والاشتراكية على السواء، رغم اختلافاتهما الجوهرية في تحديد ماهية التنمية وغايتها ووسائل تحقيقها وكيفية توزيع ثمارها، وبين منظور شمولي إنساني متعدد الأبعاد يشمل عناصر متعددة اقتصادية وسوسولوجية وثقافية وسياسية ومؤسسية وأيكولوجية، وهو المفهوم الذي تتبناه المنظومة الدولية ومجموعة خبراءها ومؤسساتها.

3- إن العلاقة بين المفهومين لم تشهد هي الأخرى استقرارًا دلاليًا، إذ كانت تتأرجح بين منظورين أحدهما يرى أن التنمية الاقتصادية لا تنفصل عن التنمية السياسية، بل هما وجهان لعملة واحدة. فلا تكون التنمية ممكنة إلا في إطار نظام سياسي ديمقراطي يلتزم بحكم القانون وبالحرية وعلى رأسها دولة الحق والقانون واستقلالية القضاء وحرية الرأي والمبادرة والانتخاب والمنافسة الحرة؛ وآخر لا يرى لزومًا لذلك، حيث يذهب إلى أنه يمكن تحقق أحدهما في استقلال عن الآخر؛ فالعلاقة بينهما ليست جوهرية، وإن حدثت فهي عرضية تاريخية. فكثيرًا ما ازدهر اقتصاد قوي في ظل أنظمة استبدادية؛ وحققت بلدان غير ديمقراطية معدلات نمو مرتفعة، واستخدامًا واسعًا لقوة العمل، وديناميكية في الأسواق¹ وتوزيعًا ملائمًا للخيرات والمنافع. وقد شكلت بعض التجارب الآسيوية الناجحة حجة لدعم أطروحة التنمية الاقتصادية القائمة سياسيًا على السلطوية وإيديولوجيًا على التقاليد الثقافية المحافظة (العائلة، الدين، طغيان الروح الجماعية...)، والتي لا ترى أي تناقض في تعايش التحديث الاقتصادي والتكنولوجي مع المشروعات السياسية والثقافية التقليدية ما دام الاقتصاد يشغل كقاعدة مادية للشرعية السياسية للنظام ومادامت البنية الفوقية المشكلة من الثقافة والدين والتقاليد والعلاقات الاجتماعية التراتبية تساهم في تعزيز الشرعية السياسية. وفي هذا الصدد يؤكد الاقتصادي محمد عبد الشفيق عيسى "أن الدولة في النموذج الشرق آسيوي، وفق المثال الكوري التايواني، هي دولة ملتزمة بقضية التنمية، باعتبار أن الإنجاز الاقتصادي يُمثل قاعدة "الشرعية السياسية" للنظام السياسي، الذي اتخذ سمًا استبداديًا أو تسلطيًا مؤكداً خلال مرحلة الانطلاقة التنموية الأولى، وخصوصًا باتجاه الطبقة العاملة وحقوقها الاقتصادية والنقابية والسياسية"². لقد كان يلزم وجود حكومة مركزية قوية، وإدارة بيروقراطية، وتعليم تكنولوجي يوفر يدًا عاملة مؤهلة للاستخدام، وسياسة ثقافية وإعلامية تعمل على تعبئة المجتمع وتوجيهه في إطار إيديولوجية الدولة،

¹ - يتجاوز معدل النمو في الصين 9.5% سنويًا مع أن نظامها السياسي مغلق ولا يقبل التعددية السياسية وتداول السلطة.

² - محمد عبد الشفيق عيسى، "الدور التنموي للدولة: دراسة مقارنة للخبرة المصرية المعاصرة على مشارف ثورة 25 يناير" مجلة عمران، المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات، العدد 1، السنة الأولى، المجلد الأول، صيف 2012، ص 77

واقتصاد سوق رأسمالي لكنّه موجه من طرف الدولة... كان ذلك كافيًا لتحقيق معدلات نمو عالية ومستويات استهلاك مرتفعة دون الحاجة إلى تجديد أو تغيير التقاليد الاجتماعية والعلاقات السياسية الاستبدادية ومنظومة القيم الأسرية البطريركية والتسلط الذكوري تجاه المرأة والأطفال والشباب...

وقد كان هذا التصور رائجًا في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، حين كانت أغلب بلدان العالم الثالث الشمولية سواء في صيغتها العسكرية أو القومية الوجودية أو الاشتراكية البيروقراطية، تولى مكانة كبيرة للدولة المركزية ولدورها في قيادة المجتمع وتوحيد الجهود والطاقات لتحقيق النمو والتحديث والتصنيع. لقد كانت الدولة القومية العربية تجسيدًا تاريخيًا لهذا التصور³.

إنّ الأولوية كانت لإنجاز التنمية والتقدم وفك التبعية وتحقيق الوحدة العربية عن طريق تبني سياسات عمومية تهدف إلى تطوير القدرات الإنتاجية الصناعية وتعميم الاستهلاك الجماهيري وتوفير الشغل والتعليم والصحة والسكن؛ ولكن على حساب المشاركة والانتخاب والرأي وباقي الحقوق الديمقراطية، والتي لم تكن تتلاءم مع متطلبات المرحلة التي كانت لتثبيت السيادة الشعبية وتمتين الجبهة الداخلية ومواجهة العدو الخارجي. وقد ساهمت الظرفية التاريخية وحدة الاستقطاب الإيديولوجي والصراعات السياسية وعلى رأسها الصراع العربي الإسرائيلي، وقضايا إنهاء الاستعمار في تعزيز هذا التصور، فتمّ "تعليق كل شيء على مشجب فلسطين والخطر الصهيوني، حيث كانت الأنظمة ومعها الأحزاب السياسية، تعتبر أنّ الخطر الآني والمباشر ليس الفقر أو انتهاك حقوق الإنسان ولا الأمية ولا غياب الديمقراطية، ولكنه الخطر الصهيوني، وأنّ المرحلة تستوجب توحيد كل الجهود من أجل الوحدة وتحرير فلسطين. وهكذا باسم فلسطين صودرت الحريات، وتعاضمت المعتقلات، وطُرد الأحرار، وجُهلّت الجماهير والفقراء ازدادوا فقرًا والأغنياء ازدادوا غنى، وكانت النتيجة لا فلسطين حُررت ولا الأمة وُحدت ولا التنمية أُنجزت"⁴.

وعلى المنوال نفسه ومن المدخل التنموي الاقتصادي والسياسي شكلت بعض التجارب الإقليمية كمجموعة "باندونغ" إرهاصات أولية لقيام نموذج تنموي مستقل تقوده بورجوازيات محلية وطنية تحاول فك الارتباط بالمركز الإمبريالي؛ وتأسيس قاعدة تكنولوجية للإنتاج الصناعي ومن ثم سوسيولوجية

³- برهان غليون، "الدولة والنظام العالمي للتقسيم الدولي" في "جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب"، مؤلف جماعي، إفريقيا الشرق، ط 1، 1992، ص 43

⁴- إبراهيم أبراش، "الحياة السياسية في المغرب: تجربة تستحق الانتباه"، في الرابط الإلكتروني التالي:

وثقافية (تطوير قوى وعلاقات الإنتاج، العقلنة، العلمنة...)، لكنّها بقدر ما رفعت شعارات فك الارتباط، فإنّها تنكرت للديمقراطية ودولة القانون والحريات السياسية من منطلق ايدولوجي يرفع شعار الاشتراكية الوطنية. وكذلك الشأن بالنسبة إلى مشاريع الوحدة القومية العربية التي لم تكن تنظر بعين الرضا إلى الدولة القطرية، باعتبارها كياناً مصطنعاً خلقه الاستعمار لتمزيق وحدة الأمة وتحقيق مآربه الاقتصادية. حيث غيبت البعد الديمقراطي في إقرار الوحدة بقدر ما ركزت على المدخل التنموي الاقتصادي وعلى الآليات السياسية القهرية كالعنف والثورة في تحقيقها⁵. وعلى المنوال نفسه، دافعت فكرة الجامعة الإسلامية عن وحدة سياسية واقتصادية وثقافية أكبر تقوم على أساس المشترك الديني ملغية الفكرة الديمقراطية ومستعيضة عنها بفكرة الأمة الإسلامية.

أمّا التجارب السياسية القصيرة للفكرة الليبرالية في عشرينيات القرن الماضي وثلاثينياته (العراق، سوريا، لبنان، مصر، ليبيا) فقد اتسمت بالضعف على الصعيد الفكري والإيدولوجي، وبانحسار تأثيرها داخل المجتمع وقواه الحية. كما أنّ الأرضية السوسيو اقتصادية لنشأتها لم تكن توفر لها قاعدة اجتماعية ومادية قوية، لأنّ مجتمعاتها كانت ما قبل رأسمالية، زراعية؛ وفي الأخير فقد كانت تواجه مجتمعا مغلقاً غارقاً في التقليد والخرافة.

وبعد زوال طوبى الوحدة والقومية سواء الليبرالية أو الاشتراكية، وعدم تأثر بعض المناطق الجغرافية التي جادت عليها الطبيعة بسخاء الموارد النفطية والغازية، فإنّ السلطنات الخليجية نجحت في تكريس النموذج السلطوي في التنمية، ومنحه نوعاً من المشروعية الناتجة عن الربيع والوفرة المالية. لقد تم التقليل من مخاطر معارضة النظام بتعزيز قدرة الدولة التوزيعية الكبيرة؛ بينما لم تستطع الملكيات الأخرى الفقيرة من حيث الموارد الأولية والقدرات التكنولوجية والصناعية، (لم تستطع) تحقيق معدلات نمو مرضية أو انفتاح سياسي مقبول على الرغم من انخراطها المبكر في المنظومة الليبرالية (المغرب مثلاً)، وبقيت المشروعات في الملكيات العربية عموماً متجذرة في التقليد والكاريزما والشخصنة والولاءات العصبوية، وظلت الحياة السياسية منغلقة وتدار بمنطق الغلبة والمصادرة والمؤسسات المنتخبة مجرد ديكورات للواجهة...

في جميع هذه الحالات تم تغييب الديمقراطية فكرًا وآليات ونظر إليها بوصفها ترفاً وتضليلاً إيدولوجياً؛ وبقي "الحزب الوحيد، أو التعددية الشكلية مع الانتخابات الصورية، أو "العصبية الغالبة"

⁵ - عبد الإله بلقزيز، "القومية والعلمانية"، دار الكلام للنشر والتوزيع، 1998، ص 44

بتعبير ابن خلدون، هي الأسس التي ظل يقوم عليها الحكم في الوطن العربي منذ قيام الدولة "الحديثة" فيه إلى اليوم"⁶.

لكن منذ الثمانينيات من القرن الماضي ارتبط الانفتاح الاقتصادي والسياسي وسياسات التحرير والخصوصية في مجموع البلدان العربية عكسياً بالتنمية والرفاه، حيث تراجعت مؤشراتها وتدهورت مستويات العيش، وارتفعت معدلات البطالة وضعف الأداء الاقتصادي وتراجعت كفاءة مؤسسات الدولة الحديثة. إنّ الانتقال نحو التعددية والانفتاح بدأ يحدث في "ظروف تكاد فيها الدولة الحديثة أن تغيب وتتلاشى كفكرة وكمؤسسات لتحل محلها التبعية الشخصية وشبكات المصالح الخاصة والعلاقات الزبائنية. ويحصل في ظروف تتسم بالفساد الشامل الذي ينخر الدولة السياسية والإدارة المدنية ومؤسسات المجتمع المدني كما تتسم بالفوضى وتحييد القانون وتفجر العنف المادي والرمزي وتحوله إلى القاعدة الرئيسية لترتيب المواقع داخل المجتمع والدولة على حد سواء"⁷. باختصار بدأ الانتقال نحو الديمقراطية يحصل في ظل إخفاق السياسة والاقتصاد والفكر وفي سياق الاستجابة الشكلية لإملاءات خارجية بالأساس.

II - في العلاقات بينهما:

1- على الصعيد الإيديولوجي تنافس في الساحة إلى حدود أواخر الثمانينيات من القرن الماضي تصوران للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأول ليبرالي والثاني اشتراكي:

* أمّا الأول؛ يراها في النمو والإنتاج والتراكم وبمقتضاه تقاس بالدخل وبحصة الفرد من الناتج القومي وبالاستثمار المالي. وتستند خلفيته الفكرية على مجموعة من المسلمات والبدهيّات كافتراض أنّ النمو الأقصى والإنتاجية والعمل والمنافسة هي غايات الأفعال البشرية⁸؛ وأنّ الحرية الاقتصادية هي أهم الحريات، وأنّ السعي وراء تحقيق المصالح الخاصة للأفراد ينتج عنه تحقيق المصلحة العامة، وأنّ السوق تضبط نفسها بنفسها من خلال "اليد الحفية" من دون حاجة إلى مكنيزمات تقع خارجها، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو أخلاقية، وأنّ الديمقراطية هي الإطار السياسي الأكثر تلاؤماً مع الحرية الاقتصادية. إنّ السوق يتم تصوره باعتباره ضامناً وحيداً لإنتاج الخيرات والخدمات وإعادة توزيعها؛ لأنّ الفوارق القائمة في المداخل والفرص والتفاوتات الاقتصادية لا يمكن حلها من خلال سياسات إعادة

⁶ - محمد عابد الجابري، "الديمقراطية وحقوق الإنسان"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997

⁷ - برهان غليون، "بيان من أجل الديمقراطية"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط5، 2006، ص 12

⁸ - Bourdieu. P « l'essence du néolibéralisme », In Le Monde Diplomatique, Mars 1998

التوزيع والبرامج العمومية، لكون أصلها يكمن في تباين القدرات الذاتية للأفراد والمهارات والكفاءات والمبادرات. إنّ قضايا الاستحقاق والنجاح والعمل يتم إدراكها وفق مقترب نفسي بيولوجي يقصي العوامل السوسيو سياسية والتاريخية والثقافية.

والسوق بما هو آليات موضوعية تتحكم في الإنتاج والاستهلاك والتوزيع لا يبقى منحصرًا في الحقل الاقتصادي وإنما يمتد ليهيكل كافة الحقول الاجتماعية. إنّ منظومة القيم والأفكار المرتبطة بالسوق والاقتصاد عمومًا تخترق المواقف والسلوكيات والعلاقات الاجتماعية في باقي المجالات. والمجال السياسي نفسه ينظر إليه من خلال آليات العرض والطلب فيتصور النظام الديمقراطي بمثابة سوق حرة تنظم منافسة شريفة بين منتجي السلع والخدمات وعارضيهما وطالبيها من المستهلكين الأحرار. إنّ الكثير من الدارسين قد "استعملوا مفهوم السوق لوصف ميكانيزمات الديمقراطية التعددية، فالناخبون تتم مماثلتهم بـ "مستهلكين"، والأحزاب بـ "مقاولين" يقترحون على الناخبين عرضًا للخيرات ويحاولون ربح حصص من السوق على حساب المقاولين المنافسين"⁹.

ومن ناحية أخرى، اعتبرت الديمقراطية بما أنّها النظام الأكثر ضمانًا للاستقرار من خلال ما توفره من قوانين ومؤسسات وإجراءات عقلانية ومتفق عليها (الثقة، المسؤولية، المحاسبة، الرقابة، القضاء المستقل، المساواة أمام القانون...) بمثابة المحفز الرئيس للتنمية الاقتصادية والسياسية. وبالمقابل يتم تصور التنمية على أنّها صيرورة تحديثية تولد على المدى المتوسط والبعيد تغيرات عميقة في البناء الاجتماعي والطبقي وفي الاتجاهات الثقافية والبيوليات النفسية... فيفعل التصنيع وتعميم علاقات الإنتاج السلعية والتحضر والعمل الأجير والتجارة الحرة والاستهلاك الجماهيري وارتفاع مستويات العيش تنشأ طبقات اجتماعية جديدة كالتبقات المتوسطة، وتشكل شرائح واسعة من الشباب المتعلم من النساء والرجال الحاملين لانتظارات حديثة يصعب التحكم فيها بالوسائل التقليدية للإكراه والشرعنة (العنف المادي والرمزي، التسلط...) وفي المحصلة تتصاعد المطالب الاجتماعية والثقافية والسياسية وتبرز الحاجة إلى الديمقراطية والمشاركة السياسية كحاجة حتمية.

* وأما النظريات الاشتراكية، فكانت على العكس من غريمتها تقيس التنمية بمدى تلبية الحاجات المادية والاجتماعية للإنسان، ويتطور قوى الإنتاج وانتشار علاقات الإنتاج المساواتية داخل عالم الشغل، والتخطيط الاقتصادي والمركزية، حيث يزول الاستغلال الاقتصادي للإنسان بإرجاع ملكية وسائل الإنتاج

⁹- Marshesin. P « Démocratie et Développement », In Tiers-Monde. 2004, tome 45 n°179. pp. 487-513. P 499

إلى المنتجين الحقيقيين أي العمال، وتنتفي الحاجة إلى الديمقراطية الليبرالية التي تشتغل دوماً لصالح البورجوازية، باعتبارها الطبقة الأكثر قدرة على السيطرة على الخيرات والمادية والرمزية (وسائل الإنتاج، الإعلام، النقابات، الثقافة...); وبالتالي فإن إطلاق الحريات السياسية والمبادرات الفردية في ظل الاستغلال الرأسمالي لن يغير شيئاً من الحقيقة. فالتنمية الحقيقية تكون في ظل ديمقراطية شعبية تحفظ الحاجيات الأساسية للشعب المنتج.

وتُحمّل نظريات التنمية ذات التوجه الاشتراكي في العالم الثالث التوسع الرأسمالي الغربي مسؤولية إعاقة التطور الداخلي للمجتمعات الثالثة، فيغدو الاستعمار وطبيعة العلاقات الرأسمالية بين المركز والمحيط سبباً مباشراً للتخلف وإعاقة التنمية الذاتية المستقلة والمتجانسة (مدرسة التبعية).

2- على الصعيد الإيديولوجي والأكاديمي، اهتمت العلوم الاجتماعية من سياسة وسوسيولوجيا وانتروبولوجيا بقضايا التنمية والديمقراطية والتحديث، واحتلت المجتمعات غير المتقدمة نصيباً وافراً من الدراسة والبحث.

لقد قامت سوسيولوجيا التنمية التي أنتجتها المؤسسة الإدارية والعسكرية الاستعمارية - منذ أن أصبح البحث العلمي جزءاً من المشروع الاستعماري- بالتركيز على موضوع التخلف وتجاوزه، وشكل التقدم واللاحق بالغرب نقطة الارتكاز داخل هذا الخطاب؛ إلا أنه بقي حبيس النزعة الكولونيالية الانتمركزية. إنَّ التخلف سيتم تفسيره بعوامل "داخلية ملازمة ومؤسسة للمجتمع المتخلف، فتاريخ المجتمعات المتخلفة تاريخ خصوصي، مستقل لا دخل فيه للعلاقات الكولونيالية في صنعه. أكثر من ذلك، تتم إدانة عوامل مثل الدين، والطقس ونمط الإنتاج التقليدي والعقلية الخرافية، وانعدام المؤسسات الديمقراطية...¹⁰. وستبقى سوسيولوجيا التحديث أو التنمية السياسية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي تدور في فلك الدراسات الكولونيالية والتقاطبات الإيديولوجية الدائرة بين الليبرالية والاشتراكية، وإن حاولت إسناد خطاباتها بالمناهج والنظريات والمفاهيم العلمية. ولتفسير التخلف الاقتصادي والسياسي استندت هي الأخرى بالثقافة فوجدت تناقضاً بين القيم الإسلامية والقيم المسيحية البروتستانتية؛ فالثانية تحث على العمل والاجتهاد والزهد والمسؤولية الفردية، وهي التي كانت وراء اندفاع الرأسمالية القصوى في مغامرتها الكونية نحو التقدم والرفاه والسعادة (أطروحة ماكس فيبير). بينما الأولى تفتقر إلى هذه التقاليد والقيم المحرزة على التجديد والابتكار. بالمقابل عزت التحديث الاقتصادي الكبير الذي شهدته دول إسلامية،

¹⁰ - الديالمي عبد الصمد "القضية السوسيولوجية" نموذج الوطن العربي، إفريقيا الشرق، 1989، ص 23

مثل ماليزيا وسانغفورة إلى طبيعة القيم الآسيوية التي تزوج بين إسلام متفتح وتقاليد كونفوشيوسية تحبذ العمل والادخار والتفاني في خدمة الجماعة، وأيضاً إلى احترام التنوع العرقي والثقافي المميز لهذه البلدان (على سبيل المثال تتشكل ماليزيا من أغلبية مسلمة مشكلة من الملايو وأقليات صينية وهندية¹¹).

لقد كان الموقف الغربي العام يعتبر البلدان الآسيوية أكثر توافماً مع التحديث الرأسمالي وأكثر قابلية للانفتاح والتعايش. فهي وإن كانت تقع على الطرف النقيض من الحداثة الأوروبية من حيث الخلفية الفلسفية والسياقات التاريخية، وهي إن كانت "لم تشهد ثورة فكرية وروحية جذرية، ولم تتولد عنها فلسفات رفض كلي للماضي والتقاليد ولفهم التقليدي للعالم"؛ فإنها مع ذلك قد "اتسمت بنوع من التجديد التقني والاقتصادي المكثف مما يشي بحدوث نوع من التمير اللطيف للحداثة الغربية بما لا يحدث شروخاً ثقافية نازفة أو انكسارات حادة في الوعي التقليدي"¹².

وفي البلدان العربية الإسلامية، اعتاد الموقف الغربي على القول المكرور بأن كل شيء يتغير من أجل أن لا يتغير شيء ما. فخلف مظاهر التغير والتجديد توجد طبقة سميكة من الثبات والتكرار. والتغييرات لا تحدث بإرادة الشعوب وإنما من خلال الانقلابات والتواطؤات أو الزعامات الكاريزمية، وإن جوهر الأنظمة لا يتغير مادامت النخب المتنافسة تنهل من المرجعية الثقافية نفسها (المحافظة، الاستبداد، الفساد، الزبونية، الباتريمونيالية، الربيع). إن أطروحة واتربوي الشهيرة حول النظام السياسي والنخب في المغرب على سبيل المثال ظلت تدور في كنف هذه المسلمات؛ في المقابل تم إهمال بحث القضايا المصيرية التي كانت تواجه تلك البلدان مثل نوع الخيارات التنموية، وكيفية الخروج من التخلف والتبعية، ونمط التجديد الثقافي والفكري المطلوب خاصة أن السياقات التي كانت تتم فيها كانت تتسم خارجياً بتعمق الفوارق مع البلدان الغربية من جهة وبتكريس التبعية، وداخلياً بتصاعد النضالات الاجتماعية النقابية والنسائية والشبابية والمطالب الديمقراطية من جهة أخرى. لقد عزز التمرکز الغربي إهمال التغييرات التي كانت تعتمل في البنيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مفضلاً عنها ثوابت ثقافية وسبولوجية وبيولوجية كالعرق والعقلية والشخصية والدين.

وابتداء السبعينيات سترتسم محاولات تجاوز النزعتين الكولونيالية والتحديثية المنغلقتين على ثنائيات عقيمة مثل: الإنتاج/الاستهلاك، التصنيع/الزراعة، التعليم/الأمية، الديمقراطية/الاستبداد، الفرد/الجماعة،

¹¹ - محسن صالح "النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف"، منشور في الموقع الإلكتروني لمركز الجزيرة للدراسات

<http://studies.aljazeera.net/issues/2012/06/201262111235327448.htm>

¹² - محمد سبيلا، "الحداثة وما بعد الحداثة"، دار توبقال للنشر، ط 1، 2000، ص 47

العلمانية/الإسلام... وستبرز المحاولات النقدية تخلف النموذج الوضعي التحديثي في فهم المنطق الداخلي للجماعات البشرية التي درسها، ونزعتها الخارجية أو الفوقية التي لا تعير اهتمامًا للرغبات والتطلعات الذاتية للمجتمعات موضوع الدراسة وللعناصر التاريخية والسياسية التي تدخل في تحديدها. وسيتمحور النقد على الخلفية الإيديولوجية والانتومركزية التي تؤمن بأن المجتمعات "ما قبل الرأسمالية" مجتمعات انقسامية ثابتة لا تاريخ لها، ولا يمكن أن تنتج إلا أنظمة اجتماعية ومؤسسات اقتصادية وفكرية غير مكرثة بالإنتاج والتراكم؛ وتقديس الولاء للجماعة ولسلطة التقاليد والأجداد، وتفقر لمركزه السلط. إنها مجتمعات الانغلاق والجمود وإعادة الإنتاج، وليست مجتمعات الحدثة المؤسسة على الإنتاج والابتكار والإبداع والتجديد والتغير الدائم. ومن جهة أخرى كان من الانعكاسات غير المباشرة لهذا الموقف وتجسيده المادية - ممارسات وبرامج ووقائع اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية- بروز ردود فعل سلبية من طرف هذه المجتمعات نفسها تجلت في رفض النموذج التحديثي ومقاومته إما جملة وتفصيلا أو في بعض أبعاده خاصة الفكرية والإيديولوجية، إما بسبب فرضه البرامج والحلول من فوق وبمعزل عن الأفراد والجماعات الذين تعنيهم؛ أو بسبب نظريته الاستغلالية التي تفسر التخلف بعوامل ثقافية عرقية وتحميل المسؤولية للأفراد؛ أو الأحادية الخطية التي تنظر إلى مستقبل البشرية كإعادة إنتاج ضروري وحتمي للتاريخ الغربي.

لكنّ تقدماً تدريجياً سوف يحدث مع توالي السنوات حينما سيتم استبدال النظرة التطورية والثقافية الجامدة بنظرة سوسيو تاريخية ديناميكية تفسر العجز الديمقراطي والتخلف الاقتصادي، باعتبارهما نتاجاً لتفاعل جملة من العوامل الموضوعية كعدم توفر الأرضية الاقتصادية والاجتماعية التي قامت في أوروبا الغربية وإعاقة التطور الداخلي للمجتمعات بفعل الاستعمار والتبعية، فالباحث عيساوي Issawi يرى أنّ الديمقراطية لم تتمكن من النشأة في الشرق الأوسط لأنّ "الأسس الاقتصادية والاجتماعية التي هي ضرورية لها ما زالت غائبة"، وهي تتمثل كما حصرها في "حجم التراب والسكنة، درجة النمو الاقتصادي، توزيع الخيرات، التصنيع، تجانس اللغة والدين، مستوى التعليم، عادات التشارك التعاوني"¹³. إنّ هذه النظرة وإن كانت متمركزة حول التاريخ الغربي باعتباره تاريخاً كونياً ونموذجاً للاقتداء، على غرار النظريات التطورية، فإنّها على الأقل تخلصت من الأطروحات الثقافية المفرطة في

¹³- Steven Heydemann "La question de la démocratie dans les travaux sur le monde arabe", Critique internationale, 2002/4, n 17, PP 54-62 In

<http://www.cairn.info/revue-critique-internationale-2002-4-page-54.htm>

إقامة التعارضات بين الدين والهوية والديمقراطية¹⁴ وركزت على الجوانب الاقتصادية والديمقراطية والمجالية والاجتماعية في تفسير التخلف والاستعصاء الديمقراطي.

وجاءت محاولات التجديد كذلك من قبل علم الانتروبولوجيا؛ الذي كان له دور كبير في نقل موضوع التنمية من حقل الاقتصاد والاقتصاد السياسي إلى مجالات معرفية أرحب. لقد اعتمدت مفهومًا واسعًا للتنمية والتحديث السياسي لا يصرهما فقط في النمو الاقتصادي والتكنولوجي والتصنيع والعمالة والتحضر وحصّة الفرد من الناتج الداخلي، وفي تداول الانتخاب وتداول السلط، وإنما في مجموع العناصر الاقتصادية والسياسية والمدنية والثقافية والايكولوجية المحددة لجماعة ما في تفاعلها المستمر مع بيئتها المادية والرمزية، وبالتالي في رؤيتها لذاتها وللعالم.

لقد ساهمت الانتروبولوجيا إذن في تبديل الكثير من المفاهيم التنموية الراجحة ودحض الأفكار الراسخة، وذلك باستبعاد المقاربات الايديولوجية، لصالح مقاربات أكثر موضوعية وحيادًا؛ فلم تعد تحصر نفسها في النظرة الوضعية المغالية في التركيز على المنظومة والنسق والبنىات اللاواعية والوظائف المعاد إنتاجها بشكل آلي؛ وإنما أصبحت تمنح مكانة للمدخل الذاتي التأويلي والذي من أولوياته الاهتمام بالفاعل والفرد وقدرته على فهم ممارساته وخبراته اليومية واستيعابها وتأويلها. وهذا التحول في الموقف الابستمولوجي بإعادة الاعتبار للوعي الفردي ستكون له نتائج مهمة على صعيد تصور التنمية لا كعملية تنطلق من القمة وإنما كصيرورة قاعدية دائمة التشكل والبناء، وكعملية ذاتية لإعادة تملك العالم وتأويله. إنّ التجديد إذن شمل المنهج والوسائل والتصور فموضوع التنمية نفسه عرف تحويرًا أساسيًا، حيث أصبحت الدراسات السوسيو أنثروبولوجية تتغاضى عن التعاريف المعيارية، وتولي الظهر للمفاهيم الأخلاقية والسياسية والنزاعات المذهبية؛ وتحاول إدراج التنمية في إطار إشكاليات التغيير الاجتماعي، وبالتالي تقدم نظرة دينامية شمولية تأخذ التنمية في جميع أبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية والايكولوجية وفي علاقتها بالديناميات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الشاملة في المجتمع ككل؛ فهي بهذا الشكل لا تهمل السياقات الاجتماعية والصراعات الطبقيّة والسياسية والإيديولوجيات. وتولي الاهتمام إلى "دراسة التفاعلات بين الفاعلين الاجتماعيين ضمن ثقافات أو ثقافات تحتية مختلفة، وتعمل على جرد الإكراهات المتتالية التي يخضع لها الواحد منهم والآخر، وفك رموز الاستراتيجيات التي يبلورونها داخل هوامش تحركهم. ووصف التمثلات وأنسفة المعنى المعبئة بواسطة الجماعات في

¹⁴ - لقد أسقط الربيع العربي ما تبقى من مصداقية لهذه الأطروحات؛ فالعرب والمسلمون كغيرهم من الشعوب يتطلعون إلى التغيير وينشدون المستقبل ويرفضون الاستبداد ويتوقون إلى الديمقراطية والحرية.

عملية التفاعل ودراسة ديناميات تغير هذه التمثلات وأنسقة المعنى¹⁵... إنَّ التنمية منظور إليها "كصيرورة اجتماعية لإحداث التغيرات المتوخاة" سيتم إدراجها ضمن إطار التفاعلات الاجتماعية وفي الوقت نفسه الوقائع الكلية أو الماكروسوسولوجية التي تتضد المجتمعات.

فهي على هذا الصعيد لم تعد تقوم على نفي "الآخر" وسلبه (أفرادًا وجماعات) وإنما على الإنصات له ونقله من الهامش نحو المركز..."، فمن حيث المبدأ (أصبحت) تنصت للأفراد الضعاف والأقليات من كل نوع، الفقراء والقرويين، الجماعات التقليدية والهامشية، وكل الساكنة المؤهلة للتنمية¹⁶. ولم تعد تقوم فقط بترجمة وجهات نظرهم وأنماط إدراكهم للعالم وإنما أيضا، أصبحت تعطيهم الكلمة للفعل والتأثير في محيطهم الاجتماعي و"بذلك (فهي) تساعدهم على المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات بل وفي تحديد الحاجيات والأهداف"¹⁷. لقد تحولت "إلى تخصص يتحدث مع الآخرين ولا يتحدث عنهم"¹⁸. لذلك ستجعل من أولوياتها إشراك الأفراد والجماعات في التنمية باعتبارهم أقدر على تحديد احتياجاتهم وطرح انتظاراتهم. إنَّ إقحام مفاهيم من قبل الإشراف والإنصات وإعادة التملك، والتنمية الذاتية، يعني أنَّ التنمية منظورا إليها بدون تمثيلية قاعدية، بدون ديمقراطية تشاركية ليست إلا إسقاطا فوقيا ونخبويا لتصورات جماعة المنميين Développeurs على الوقائع؛ وأكثر من ذلك فهي تعيد توجيه بوصلة الديمقراطية في اتجاه جديد، يتجاوز ديمقراطية الانتداب والتمثيل، نحو ديمقراطية المشاركة والمساهمة الفعلية.

إنَّ هذه المقاربة يمكن وصفها كذلك بالإستراتيجية بمعنى أنها تتوسل إلى تحقيق التنمية والتحديث التقني والاقتصادي والثقافي انطلاقا من إعادة الاعتبار للفاعل، لحرية اختياره ولأفضليته؛ فالمشروع التنموي سيصبح صيرورة دائمة التجديد وإعادة الهيكلة، إذ أنَّ عناصره وأهدافه والعلاقات التي ينظمها ويضبطها كلها ستخضع لإعادة تأويل وإعادة تملك مستمرة من طرف المشاركين فيه.

وستأخذ العملية التنموية داخل هذه الانتروبولوجيا التطبيقية بعدا إجرائيا إراديا لتصبح "مجموع الصيرورات الاجتماعية المقحمة بواسطة عمليات إرادية لتغيير الوسط الاجتماعي، والموجهة بواسطة مؤسسات أو فاعلين خارجيين عن هذا الوسط لكنها تسعى إلى تعبئته وتسنده على محاولة لزرع الموارد

¹⁵- J.P.O De Sardan « Anthropologie et développement : essai en socio-anthropologie du changement social », Ed Karthala, 1995, p 6

¹⁶- M.KILANI « La Culture Otagé du Développement » sous-direction Gilbert Rist. l'Homme et la Société. l'Harmattan. p 25

¹⁷- Idem, Ibid

¹⁸- M. KILANI. « l'Invention de l'Autre » essai sur le discours Anthropologique. Lausanne. Payot. Sciences Humaines.1994. p 56

و(أو) التقنيات و(أو) المعارف"¹⁹. إنَّ التنمية وفق هذا المفهوم تنشأ بوجود الرغبة في الانتقال من وضع غير تنموي إلى آخر أرقى منه، وبوجود "تشكيلة تنموية" أي "فاعلين ومؤسسات تضع نصب عينها التنمية كموضوع أو كهدف وتخصص لها الوقت، المال والكفاءة المهنية"²⁰.

باختصار لقد أفضى هذا التصور إلى تجاوز الإشكاليات الإيديولوجية والمذهبية السابقة من قبيل: هل التنمية هي الدخل المادي أم توفر الحاجيات الأساسية؟ هل الأولوية لحقوق الأفراد أم الجماعات؟ لحقوق الاقتصادية والسياسية والمدنية أم لحقوق الاجتماعية والثقافية؟ هل التنمية فوقية أم قاعدية؟ هل النخب والخبراء هم المؤهلون لوضع البرامج والخطط التنموية أم الجماهير بخبراتها الاعتيادية ومعايشتها للواقع ووعي انتظاراتها؟ لقد أصبحت الديمقراطية والتنمية مندمجتين ومنصهرتين في عملية واحدة.

3- على الصعيد المؤسسي الدولي انعكست تجليات تطور الدراسات المعرفية والتمذهبات الإيديولوجية على التعريفات الدولية للتنمية وعلاقتها بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

إنَّ مفهوم التنمية الذي كان متداولاً إلى حدود الثمانينيات كان هو الرأسمال البشري ذا الحمولة الاقتصادية الصريحة. فالفرد أو المواطن ينظر إليه من زاوية مساهمته الفعلية في الرفع من الإنتاج والنمو وتحقيق الرفاه الاقتصادي، وظهرت مؤشرات كمية لقياس حجم الاستثمار في الرأسمال أو المورد البشري²¹ وتطوير الكفاءات والطاقات لدعم التنمية. بعد ذلك تم النظر إلى التنمية من منظور الحاجيات الأساسية، فارتكزت العمليات التنموية على الاستجابة لحاجيات السكان من تغذية وتعليم وسكن ورعاية صحية... دون الأخذ بعين الاعتبار بخياراتهم وقدراتهم ورغباتهم؛ وأدرك تصور الرفاه الإنساني الناس باعتبارهم مستفيدين فقط من البرامج التنموية وليس بوصفهم مشاركين فيها، أي من حيث هم مواضيع للتنمية ولا من حيث هم ذوات فاعلة ومالكة لحق تقرير مصائرهما، الأمر الذي كرس هامشيتهم وسلبيتهم في العملية التنموية، حيث أصبحوا حقلًا لتجريب السياسات التنموية الفوقية والتي كان يعدها منمون وخبراء من خارج البيئة المحلية وغالبًا ما كانوا يتموقعون في المستويات المركزية وذوي معارف وخبرات تجعلهم أوصياء على المعنيين بالأمر في تحديد المشاكل والاختيارات واقتراح البرامج والحلول. وفي الوقت نفسه ولد لدى الأفراد حالة من الاتكالية ومن فقدان الثقة الذاتية والاستجداء من الدولة باعتبارها الفاعل الأكبر في العملية التنموية. ثم في الأخير وقع تحول نحو التنمية البشرية والمستدامة

¹⁹- Idem, P7

²⁰- Idem, Ibid

²¹- B. Martory, D. Crozet "Gestion des ressources humaines", Ed, Nathan, Paris, 1988

ونحو التنمية بوصفها حقًا من خلال ما عرف بالجيل الثالث لحقوق الإنسان والتي تعرف أيضًا بحقوق التضامن لأنها لا تمس الأفراد فقط بل وكذلك الجماعات والأمم في علاقاتها ببعضها البعض.

إنّ هذا القول لا يعني أنّ مفهوم التنمية البشرية مفهوم جديد كل الجدة وأنّه يقطع مع سابقه قطعًا كليًا، بل إنّ محاولة أكثر منهجية وشمولية لاستيعاب التعريفات السابقة وتجاوزها في الوقت نفسه نحو رؤية أكثر شمولية وإنسانية وموضوعية هدفها الرئيسي الإنسان في كافة أبعاده²².

ففي سنة 1990 سيتم اعتماد مفهوم التنمية البشرية والمستدامة من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD والوكالات التابعة للأمم المتحدة، وهو مفهوم سيحاول دمج كل الأبعاد السابقة في رؤية شمولية، حيث تصبح التنمية بمثابة حرية تضم بين دفتيها العناصر السياسية والمدنية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وذلك بإدراج متغيرات سوسيو ثقافية، سياسية واكولوجية كتعزيز السيادة الشعبية والديمقراطية والحكامة والمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص والقضاء على الفقر والهامشية والرفع من قدرات الأفراد وكفاءاتهم والحفاظ على البيئة وحقوق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها عناصر أساسية في تعريف التنمية. "إنّ التنمية المستدامة هي إذن متعددة الأبعاد. فهي ليست محصورة، في البعد الاقتصادي أو المالي. لكي تكون أكثر اكتمالاً، يجب أن تكون كذلك ثقافية، اجتماعية وبشكل أكثر اتساعاً تأخذ بعين الاعتبار العوامل التي تساهم في ازدهار الفرد. إنّ البيئة، العدالة الاجتماعية، الديمقراطية، التربية وتقاسم المعرفة كلها مرتبطة بشكل وثيق بالتنمية"²³. ويزيد تقرير أممي صادر سنة 2010 في تعميق العلاقة التلازمية بين مفهوم التنمية البشرية ومفهوم التنمية المستدامة حيث يؤكد أنّ "التنمية البشرية والتنمية المستدامة هما قضيتان متلازمتان... والتنمية البشرية تعني إفراح المجال أمام الإنسان ليعيش حياة طويلة، يتمتع بالصحة، ويحصل على التعليم، ويحقق ذاته، أما التنمية المستدامة فتعني الحرص على إفراح المجال ذاته أمام أجيال الغد، فالتنمية البشرية لا تكون تنمية بشرية... ما لم تكن مُستدامة"²⁴.

²²- مصطفى محسن، "رهانات تنمية"، رؤى سوسيو تربية وثقافية نقدية، سلسلة شرفات، منشورات الزمن، عدد 33، 2011، ص 155

²³- Boutros Boutros Ghali, et Autres, « L'interaction développement et démocratie », UNESCO, 2002,

In <http://unesdoc.unesco.org/images/0012/001282/128283f.pdf>

²⁴- "تقرير التنمية البشرية 2010"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 19

<http://www.un.org/ar/esa/hdr10/complete.pdf>

إنّ تلازم فكرة التنمية والديمقراطية ستصبح من المرتكزات الفكرية للمنظومة الدولية ذلك أنّ توسيع الحريات العامة وتوفير العدالة للجميع وسيادة القانون والمساواة أمامه والمشاركة الشعبية وحقوق المواطنة... سيوفر أمام الأفراد على اختلاف أوضاعهم السوسيو اقتصادية وأنماطهم الثقافية وانتماءاتهم السياسية والنقابية والمهنية والمدنية المجالات المؤسساتية لتقرير مصيرهم وتنمية قدراتهم الذاتية ومهارتهم وكفاءاتهم وتوسيع مجالات اختياراتهم (التي تمس اختيار المأكل والملبس والعمل والتعليم والسكن ووسائل الترفيه والتثقيف...) وبالتالي تحقيق رفاهيتهم المادية والاجتماعية والمعنوية. والعكس صحيح إذ أنّ تنمية القدرات والفرص من تغذية كاملة وحياة صحية وطويلة وتعليم منتج ومستوى عيش مناسب وتكافؤ في الفرص ولوج متيسر للثقافة والمعلومة... سيتيح إمكانيات كبيرة أمام الأفراد للوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم وبالانتماء إلى الوطن بما هو جملة حقوق وواجبات وبالتالي اكتساب القدرة والوعي بالمشاركة الفعالة في القرارات التي تهم مصيرهم ومصير أبنائهم وتهم تطوير الديمقراطية وتحسين أدائها.

يتعلق الأمر بتصور جوهري للتنمية يلخصه تقرير التنمية البشرية العربية 2002 كالتالي: إنّ "التنمية الإنسانية ببساطة هي عملية توسيع الخيارات... ففي المقام الأول تتعزز الخيارات الإنسانية حينما يكتسب الناس القدرات، وتتاح لهم الفرص لاستخدامها. ولا تسعى التنمية الإنسانية إلى زيادة القدرات والفرص فقط، ولكنها تسعى أيضاً إلى ضمان توازنها المناسب، من أجل تحاشي الإحباط الناجم عن فقدان الاتساق بينهما"²⁵.

إنّ هذه المبادئ، ستتم صياغتها رياضياً من خلال مؤشرات إحصائية واقعية، قابلة للقياس والمقارنة على الصعيد الدولي (يتم احتسابها من خلال تركيب ثلاثة مؤشرات إحصائية وهي العمر المتوقع عند الولادة، الدخل، التمدرس)؛ لكن ما يلاحظ في هذه المؤشرات أنّها لم تدمج مؤشرات أخرى مرتبطة بقياس الحرية السياسية ومستوى الديمقراطية (الحريات السياسية، الحريات المدنية، حقوق الأفراد، مشاركة المرأة، الحكامة...).

إنّ التقدم الملحوظ في التأكيد على الحق في التنمية وعلاقته بحقوق الإنسان وبالديمقراطية لم يتولد بين عشية وضحاها بل هو نتاج تطور تاريخي قانوني وأخلاقي ابتدأ منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

²⁵ - "تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2002، ص 13

1966، إلى أن تعزز بإعلان الحق في التنمية سنة 1986، وإعلان فيينا سنة 1993، وإعلان أهداف الألفية للتنمية 1990-2015.

وعلى سبيل المثال نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على "حق الشعوب في تقرير مصيرها وأن تكون حرة في تحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي". أما إعلان الأمم المتحدة فقد عرف في مادته الأولى الحق في التنمية بكونه "حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة الإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً"؛ وتشير الفقرة الثانية بأنّ هذا الحق ينطوي "أيضاً على الإعمال التام لحق الشعوب في تقرير المصير، الذي يشمل، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، ممارسة حقها، غير القابل للتصرف، في ممارسة السيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية". إنّ هذا التأكيد على استقلالية القرار التنموي من شأنه أن يدعم توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، كما يؤدي إلى لجم اندفاعات العولمة ومؤسساتها المالية التي تحاول في بعض الأحيان فرض توصياتها التنموية على البلدان ذات مؤشرات التنمية الضعيفة.

ومن جهته أكد إعلان فيينا الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان التكامل بين الديمقراطية والحق في التنمية وحقوق الإنسان. إذ أشار في فقرته الثامنة إلى أنّ "الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضاً. وتقوم الديمقراطية على إرادة الشعب المعبر عنها بحرية في تقرير نظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومشاركته الكاملة في جميع جوانب حياته،...؛" و"يعيد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان تأكيد الحق في التنمية كما هو مبين في إعلان الحق في التنمية، بوصفه حقاً عالمياً وغير قابل للتصرف وجزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية. والإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية، كما هو مبين في إعلان الحق في التنمية... (المادة 10)؛ وأنّ "الفقر المدقع والاستبعاد الاجتماعي يشكلان انتهاكاً لكرامة الإنسان وأنّه يلزم اتخاذ تدابير عاجلة للتوصل إلى معرفة أفضل بالفقر المدقع وأسبابه، بما في ذلك الأسباب المتصلة بمشكلة التنمية، من أجل تعزيز حقوق الإنسان لأشد الناس فقراً، ووضع حد للفقر المدقع والاستبعاد الاجتماعي، وتعزيز التمتع بثمار التقدم الاجتماعي. ومن الجوهر أن تعزز الدول اشتراك أشد الناس فقراً في عملية اتخاذ القرارات في المجتمعات التي يعيشون فيها وفي تعزيز حقوق الإنسان وفي جهود مكافحة الفقر المدقع" (المادة 25). أما إعلان الألفية فقد رفع تحدي تحقيق نتائج ملموسة في أفق 2015 في محاربة الحرمان والإقصاء الاجتماعي وتعزيز الحكامة الرشيدة وتحقيق التنمية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية

كتقليص الفقر والمجاعة، وتعميم تدرّس الفتيان والإناث، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتقليص وفيات الأمهات أثناء الوضع ووفيات الأطفال والقضاء على الأمراض الفتاكة كالإيدز، وكفالة الاستدامة البيئية، والتعاون والشراكة الدولية من أجل التنمية.

III – رؤية نقدية:

هل يمكن التسليم بأنّ هذه البناءات الإيديولوجية والأكاديمية والمؤسّساتية للتنمية والديمقراطية وللعلاقات القائمة بينهما، قد نجحت في تأكيد تكاملهما وتلازمهما؟ هل فعلاً أبانت عن الترابط الجوهرى بين التنمية والديمقراطية أم فقط عن ترابط عرضي، ظرفي، تاريخي؟

يتطلب الأمر مساءلة التنظيرات بالوقائع والمواقف والممارسات في سياقاتها وتفاعلاتها:

1- إنّ الليبرالية الجديدة صاحبة القول الفصل في تأكيد التلازم بين التنمية والرفاهية والديمقراطية لم تأت بالبرهان الكافي على ذلك²⁶؛ إنّ "مجموعة من الأحكام المسبقة يتم فرضها كما لو كانت تمشي من تلقاء نفسها: يتم قبول أنّ النمو الأقصى أي الإنتاجية والمنافسة هي الغاية النهائية والوحيدة للأفعال الإنسانية، وأنّه لا يمكن مقاومة قوى السوق أو أيضا الحكم المسبق الذي يؤسس كل الأحكام الاقتصادية حيث يتم تأسيس قطيعة جذرية بين الاقتصادي والاجتماعي"²⁷. ويتم تكريس هذه الإيديولوجيا من خلال الاستثمار المكثف لمقولات الحس المشترك ولسلطات الإعلام والصورة والماركتينغ والمعلومة... إنّ اللغة المتداولة والمفاهيم الرائجة في الأوساط الاقتصادية والمالية والإعلامية تقوم بتسويق أسس السيطرة الرمزية للفكر الليبرالي الجديد وتعميمها: إنّ أوصافاً من قبيل "المقاولة المواطنة"، "ليوننة العمل"، "المرونة"، "المشاركة"، "الاختيار الحر"، "المسؤولية"... تسعى إلى تقديم الخطاب "الليبرالي الجديد كخطاب عالمي للتححرر" والتنمية بينما هو في الحقيقة إيديولوجيا يدعو إلى "فك الارتباط بين الاقتصادي والاجتماعي"، أو بالأحرى التنكر للثاني لصالح الأول مختزلاً الفعل الإنساني في بعده النفعي المصلحي. لكنّه بإرادته التحرر من السياسي والاجتماعي وإحالة كل الوقائع الإنسانية إلى الدوافع الاقتصادية ينتهي إلى التحول إلى برنامج عمل سياسي يهدف إلى خلق الشروط الرمزية والنفسية لاشتغال النظرية الاقتصادية الجديدة التي لم تعمل سوى على إلباس المقولات الكلاسيكية للفكر المحافظ لباس العقلانية الاقتصادية، متجاهلاً الشروط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الضرورية لاشتغال هذه الترتيبات

²⁶ - استندنا في نقدنا للفكر الليبرالي على أعمال بيير بورديو

²⁷ - Bourdieu, P « Le mythe de la Mondialisation » Le Monde Diplomatique,

العقلانية، لذلك نجده يفصل بشكل تعسفي بين "المنطق الاقتصادي المحض المؤسس على المنافسة والحامل للفعالية والمنطق الاجتماعي الخاضع لقاعدة العدالة الاجتماعية"²⁸.

من الطبيعي جداً أن يحدد هذا البرنامج السياسي خصمه الأساسي والمركزي في "دولة الرعاية" وكل البنيات الاجتماعية التي لا تقوم على عقلانية الربح، ويطالب بحصر تدخلها إلى أقصى حد "دولة أدنى". إن الليبرالية الجديدة تدعونا إلى التخلص من السياسي وتقزيم دور الدولة وتخليصها من التزاماتها في تحقيق العدالة الاجتماعية لتتحول إلى مجرد دولة "جنائية بوليسية"²⁹ تسهر على رعاية مصالح الرأسمال الاحتكاري العالمي.

لقد فندت الوقائع التاريخية هذه الأوهام مؤكدة أن إنتاج الثروات والرساميل والخدمات والسلع وتبادلها على النطاق العولمي ليس كافياً لتوزيع ثمار النمو Croissance على الجميع، وبالتالي ليس كافياً لتحقيق التنمية Développement. إن النمو لا ينتج فرص الشغل ولا يحسن مستويات الدخل الفردي ولا يفتح الفرص المتساوية أمام الجميع، لأنّ المشكل يرتبط من جهة أخرى بالعدالة الاجتماعية أي بكيفية التوفيق السليم بين متطلبات النمو والاندماج، بين التراكم الاقتصادي وتحقيق حد أدنى من التضامن الاجتماعي والانسجام، بين السوق والدولة؛ وقد كان الاقتصادي الليبرالي روستوف نفسه قد انتبه منذ الثلاثينات من القرن الماضي إلى ضرورة البحث عن سبل التوفيق بين قوى السوق المحررة من القيود والسياسات التدخلية الحكومية، فقد قال في أحد المؤتمرات "إنّ الليبرالية الجديدة، التي ندعو إليها اليوم، أنا وزملائي، تطالب بضرورة وجود دولة قوية، دولة فوق الاقتصاد وفوق المصالح الفردية، دولة تتبوأ المكان الذي يليق بها أن تتبوأ"³⁰. وفي الأربعينيات من القرن الماضي وتحت تأثير تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 أصبحت مقولة "الأسواق تنظم نفسها بنفسها" موضع نقد كبير؛ فبرزت الكينزية كإحدى المحاولات الاقتصادية لإنقاذها من الانهيار... وهكذا لم تعد أدوات من قبيل الإنفاق العمومي، التخطيط، الميزانية العامة، ومراقبة الأسعار والعمللة تتعارض مع أفكار الحرية الاقتصادية والمبادرة الفردية والملكية الخاصة، وإنما أصبحت تتكامل وفق رؤية ليبرالية متوازنة هاجسها الأول هو تحقيق الرفاه الفردي والتجانس الاجتماعي؛ يقول كينز "يظهر لنا أنّ توسيع وظائف الدولة هو الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون خراب المؤسسات الاقتصادية الحالية وشرط لممارسة ناجحة للسعي الفردي"...

²⁸- Bourdieu, P « L'essence du Néolibéralisme » Le Monde Diplomatique, mars 1998

²⁹- Bourdieu, P et Loic Wacquant « La Nouvelle Vulgate Planétaire » Le Monde Diplomatique, Mai 2000

³⁰- ذكره اولريش شيفر "انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود"، ترجمة د. عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، عدد 371، يناير 2010، ص 38

فأعلنت دولة الرعاية الاجتماعية البعد الاجتماعي من أولويات السياسات والبرامج الحكومية، وتم إدماجه في الاقتصاد وتم ابتكار ما يعرف بالاقتصاد الاجتماعي أو التضامني، فازداد دور القطاع العام والشركات العمومية وارتفع الإنتاج والنمو وتطورت رعاية حقوق العمال وتبلورت مفاهيم الحقوق الاجتماعية والتعاقد والتعاون والتضامن وتكافؤ الفرص والمساواة وتطورت خدمات الصحة العمومية والتغطية الصحية والتعويض عن البطالة، الخ.

لكن التطورات الجيوسياسية التي ميزت فترتي الثمانينيات والتسعينيات من القرن 20 وعلى رأسها اندحار المنافس الاقتصادي والإيديولوجي للرأسمالية أعاد من جديد البريق لليبرالية الجديدة التي استطاعت أن تنتصر سياسياً بوصولها إلى سدة الحكم في أكبر دول المركز؛ ففي بريطانيا سادت التاتشرية وفي الولايات المتحدة الأمريكية هيمنت الريغانية وسارت ألمانيا هيلموت كول على المنوال نفسه... وفي أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية تزامن التحول نحو الديمقراطية وسقوط الديكتاتوريات بالانفتاح اللامشروط على السوق الحرة.

إنّ هذا المنظور الجديد لم يحقق مع ذلك الوعود بالتنمية والرفاهية؛ فالسوق لم يؤد إلى القضاء على الفقر والمجاعة وتفشي الأمراض والتدهور البيئي؛ ولم يخلق الاقتصاد المالي واقتصاد المعرفة فرص شغل قارة ولم يقلص التفاوتات في ولوج الموارد وفي الفرص، " فحينما يتوفر النمو الاقتصادي يمكن خلق الثروة لكن لا يمكن خلق كثير من الشغل. حتى الصين التي تستفيد من معدل نمو أكثر من 9% لا تخلق سوى 10 مليون فرصة عمل سنوياً، أقل مرتين من عدد الأفراد الذين يلجون سوق الشغل الصيني³¹... أما الآخرون فعليهم الانقياد نحو الفقر، أو أن يهاجروا؛ ولكن بكيفية سرية، لأنّ "اقتصاد السوق، كما يلاحظ المؤرخ اريك هوبسباوم HOBBSAWM يعطي الأولوية للتبادل الحر لكل وسائل الإنتاج باستثناء اليد العاملة، التي تبقى خاضعة بشكل كبير لمراقبة الدولة"³². وخير دليل هو الأزمة الاقتصادية التي ضربت الاقتصاد الرأسمالي العالمي منذ 2008 والتي مازالت تداعياتها مستمرة إلى الآن، حيث تحولت الرأسمالية نحو الاستثمار في القطاع المالي والمضارباتي والعقاري بدل القطاعات المنتجة وتضخمت الاستثمارات في الاقتصاد الافتراضي أو الوهمي بدل الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي الذي كان يحمل معه النمو والتراكم المنتج.

³¹- Ramonet. Ignacio, Conflits, Commerce, Environnement...Un nouvel état du monde, In Le Monde Diplomatique, Septembre 2006

³²- L'express, Paris, 08 Juin 2006, Cité par Ramonet, I, ibid

وفي بلدان العالم الثالث انضافت إلى العوامل السابقة أعباء بيروقراطية الدولة المثقلة بماضٍ استبدادي حيث كانت تقوم بمجمل الوظائف الاقتصادية والسياسية مقابل الحصول على الخضوع التام من طرف المجتمع؛ ووضعية التخلف الاقتصادي الناتج عن الاندماج غير المتكافئ في الاقتصاد العالمي، والذي لم تستطع معه وصفات الخبراء القاضية بالتحريير والخصوصة وإزالة الحواجز الجمركية وتخفيض معدلات الضرائب من تحقيق النجاح المأمول. ومما زاد الطين بلة سياسة الازدواجية التي تطبع الحكومات الغربية والمنظمات الاقتصادية العالمية وعلى رأسها OMC وOCDE، فهي مع التحريير والمنافسة حين تكون لصالحها ومع إجراءات حمائية حين تكون لغير صالحها. فـ"لسنوات عديدة، دأب كثير من علماء الاقتصاد بيننا على القول للبلدان المتدنية المداخل: خفضوا من نسبة ضرائبكم الهامشية العالية على العمالة ورأس المال لكي تصبح اقتصادياتكم في وضع تنافسي عالمي جيد، وخفضوا من تعريفاتكم وحواجزكم التجارية وسوف تبادلكم الأمم الكبيرة تلك الإجراءات بمثلها. ولكن لسوء الحظ فإن العديد من السياسيين والإعلام في أماكن مثل جمهورية الدومينيكان هم يستمعون الآن للرسالة التالية من واشنطن وبروكسل وباريس: إذا وضعت سياسات اقتصادية تدعم النمو فإننا سوف نعاقبكم بدلاً من مكافآتكم. ومن المفارقات أن بعضاً من أكثر دعاة السياسات التي تؤدي إلى مزيد من الفقر في بلدانهم كما في البلدان الأجنبية، يلقون التعظيم والإجلال كدعاة للإنسانية من قبل أعضاء وسائل الإعلام الذين لا يفكرون تفكيراً صافياً، والذين لا يعرفون الفرق بين التعاطف الكلامي وبين الأفعال التي تؤدي بالفعل إلى تحسين أو تراجع أوضاع فقراء العالم"³³.

لقد أفضت التبعية للمراكز الميتروبوليتانية والاستغلال المكثف للقوى العاملة إلى إعاقة التنمية ومعها الحقوق الديمقراطية، فلم تستطع هذه البلدان تقديم حلول مرضية لمشاكل النمو والاندماج الوطني والاجتماعي وتمثيلية الحاكمين والتطلعات الديمقراطية. فأمام عدم القدرة على استيعاب التغيرات الاجتماعية من نمو ديموغرافي وتحضر متسارع وانتظارات كبيرة في تحقيق التنمية؛ سيتم تركيز الاستبداد والفساد وتضخيم الإدارة وسحق المجتمع المدني وتقليص المجال العمومي إلى أقصى حد ونفي الوساطات بين الدولة والأفراد، وإحياء الإيديولوجيات الشعبوية والقومية والطائفية وتأجيل الحديث عن المطالب الديمقراطية...

³³ - ريتشارد دبليو. ران "مديمو الفقر"، موقع منبر الحرية

وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية لم يولد نمو المبادلات والسلع والخدمات اوتوماتيكيا السلم والأمن، فازدادت حدة التوترات والمصادمات والحروب الناتجة عن دوافع اقتصادية محضة كالسيطرة على مصادر الثروات والمواد الأولية وعلى رأسها الغاز والنفط، وارتفعت مصاريف التسلح كما ازدادت أخطار الحروب النووية³⁴ على حساب النفقات الاجتماعية.

وتمت صناعة عدو جديد للغرب اسمه "الإسلام المتطرف"، وشهد العالم بفعل محاربتة تراجع مساحة الحريات، فأصدرت البلدان الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية قوانين (USA Patriot Act) تصدر الحريات الشخصية وتبيح للأجهزة الأمنية القيام بأعمال التجسس والتنصت والمتابعة والاحتجاز والاختطاف والتعذيب والإهانة وذلك في ازدياد للاتفاقيات الدولية المعمول بها (اتفاقيات جنيف على سبيل المثال) وتبعثها في ذلك معظم الدول المنخرطة في مسالكها.

ولم تعزز المواطنة والديمقراطية مشاركة الأفراد في اتخاذ القرار في المؤسسات المنتخبة، فأصبحت الشرعية السياسية في المحك، وازدادت حيرة الناخبين، وتوسعت ظواهر العزوف الانتخابي واللامبالاة تجاه الشأن العام، وفقدت الأحزاب السياسية بريقها، واختزلت الديمقراطية في كثير من الحالات في لعبة مكشوفة لاختيار القادة الأكفاء والموهوبين؛ ألم يردد رالف دارندروف "أنّ الشيء الهام هو مراقبة مجموعات القادة وإحلال التوازن بينهم واستبدالهم بين وقت وآخر بوسائل سلمية كالانتخابات مثلا"³⁵؟ دون اعتبار لمضمون أعمال الحاكمين ومدى تطابقها مع الشرعية الديمقراطية المفوضة من طرف المحكومين، وفي الاتجاه نفسه سار منظرو النخبة مستبدلين المشاركة الشعبية بالقيادة الحكيمة للنخب (كارل مانهايمن جوزيف شومبيتر، روبرت دال...).

وتبلور مفهوم "خصوصي" للمواطنة؛ لا يجعلها حقاً طبيعياً لجميع الأفراد كما كان الأمر في الفلسفات الإنسانية لفكر الأنوار بل للأكفاء أو لذوي الاستحقاق منهم. ولم تبق مسألة التمثيل السياسي باعتبارها الحجر الأساس في البناء الديمقراطي مفتوحة أمام الجميع وإنما للذين أثبتوا مسؤوليتهم واستقلاليتهم، وبالتالي تم ضرب فكرة المساواة في أساسها. وبدأ الفكر الليبرالي الجديد يحن إلى المواطنة اليونانية أو الرومانية، التي كانت تحصر هذا الحق في المواطنين والإقطاعيين الأحرار دون سواهم من العبيد والنساء والأطفال وغيرهم وفي عصرنا الحالي للنخبة التكنوقراطية صاحبة المعرفة والعلم والتخصص والخبرة.

³⁴ - Ramonet. Ignacio, Idem

³⁵ - Touraine. A " Qu'est ce que la démocratie », Idem, p 79

ولم يستطع التطور العلمي والتقني الهائل حل معضلات المجاعة وسوء التغذية واستفحال الأمراض والأوبئة (سوء التغذية، الأيدز، إيبولا...) والكوارث الطبيعية وتدهور البيئة، بل قد أصبح التطور التقني هو سبب المشكلات البيئية والصحية (شهدت قمة كوبنهاغن المنعقدة في دجنبر 2009 نقاشاً حاداً بين البلدان الغنية والفقيرة حول نسبة تقليص الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري وارتفاع درجة حرارة الأرض وأبانت الدول الغربية الصناعية عن عدم رغبتها الجادة في وقف النزيف الأيكولوجي، على الرغم من أنها هي المسؤولة الأولى عنه).

ولم يعزز التطور الهائل في وسائل الاتصال الجماهيري وذيوع مجتمع الإعلام والمعرفة والانترنت توسيع رقعة الديمقراطية السياسية والاجتماعية وحتى المعرفية وتوسيع الولوج إلى المعلومة وزيادة مشروعية المؤسسات.

فبالنسبة إلى الفضائيات والتلفزيون والصحافة الورقية على سبيل المثال فإنّ الطابع الربحي والتجاري هو المحدد لهويتها واستراتيجياتها، فالتلفزيون على سبيل المثال يبقى أداة هائلة للحفاظ على النظام الرمزي³⁶. إنّ وسائل الإعلام والتلفزيون على الخصوص "أصبحت أدوات الضبط والتحكم السياسي والاجتماعي في المجتمعات الراهنة، أو هي وفقاً للمصطلح الذي يستخدمه بيير بورديو عبارة عن أدوات "لللعنف الرمزي" الذي تمارسه الطبقات الاجتماعية التي تهيمن وتسير هذه الأدوات"³⁷.

وبخصوص الانترنت فحسب تقرير حول وسائط الاتصال صادر سنة 2006³⁸، فإنّ المواقع الالكترونية على الشبكة الأكثر شعبية تابعة لمجموعات الإعلامية القوية والمعروفة كـ Yahoo News وMSNBC وIBS وAOL وNew York Times وUSA TODAY التي تمتلك قنوات تلفزيونية وفضائيات وجرائد مكتوبة ودور نشر عالمية. إنّ الانترنت يشهد بدوره منافسة قوية بين الشركات العملاقة العابرة للقارات من أجل السيطرة عليه خدمة لمصالحها الاقتصادية.

إلا أنّ السيطرة على الانترنت ليست تامة ومطلقة بما أنّ التقنية لها قدرتها على التمويه والمقاومة والانفلات من الرقابة، إنّه "مكر التقنية"، لذلك يظل الانترنت فضاءً مفتوحاً على كل الاحتمالات ما

³⁶- بيير بورديو "التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول" ترجمة وتقديم درويش الطلوجي، دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية، سوريا، ط 1، 2004، ص 44-45

³⁷- بيير بورديو، المرجع نفسه، ص 21

³⁸- ERIC KLINENBERG, « Ce rêve envolé d'une information égalitaire :Les bénéficiaires inattendus du miracle Internet », In le Monde Diplomatique, Janvier 2007.

دامت عملية السيطرة عليه كلياً غير ممكنة من الناحية التقنية والعملية؛ وهذا ما يعكسه على سبيل المثال ظهور ما أصبح يعرف بالإعلام المواطن أو الإعلام البديل والذي بسبب الانتشار الواسع للوسائل التقنية المتطورة للبحث (هواتف محمولة، كاميرات صغيرة، المدونات الالكترونية...) أصبح يبشر بتراجع احتكار إنتاج المعلومة والخبر وبثهما من طرف كبريات الشركات الإعلامية العالمية وبإمكانيات غير مسبوقة لطرح بدائل إعلامية جديدة وذات مصداقية قادرة على إحداث تغييرات جوهرية ليس فقط في علاقة وسائل الإعلام التقليدية بالمال والسلطة والجمهور وإنما كذلك في الوقائع والعلاقات السياسية المحلية والدولية.

وعلى الصعيد الإيديولوجي لم تنتصر الحداثة الليبرالية على قوى التقليد والمحافظة كما نظر إليها دعائها من دوركايم وفبير إلى هانتنغتون وفوكوياما. هذا الأخير وضمن إرث فلسفي يعود إلى بداية الحداثة الأوروبية وبالضبط إلى التراث الهيجلي الذي يؤمن بغائية التاريخ وبيديولوجية التقدم، سيستنتج أنّ التاريخ البشري قد وصل إلى نهايته واكتماله بتتويج الديمقراطية الليبرالية على أعلى هرمه، حيث يقول "إنّ انتصار الغرب والفكرة الغربية إنّما يوضح أولاً وقبل كل شيء الإنهاك الكامل لأي بدائل منظمة قادرة على الحياة لليبرالية الغرب"³⁹. ثم يضيف "إنّ الانتصار النهائي للديمقراطية الليبرالية الغربية (...) لا يؤدي إلى نهاية الايديولوجيا أو إلى نقاط الالتقاط بين الرأسمالية والاشتراكية (...) ولكن إلى انتصار لا رجعة فيه لليبرالية الاقتصادية والسياسية"⁴⁰، باعتبارها أرقى ما وصلت إليه المجتمعات البشرية في تطورها الحضاري والسياسي والثقافي والاقتصادي.

إنّ هذه الصورة المتفائلة لم تصمد أمام الوقائع؛ فكل يوم ترتسم في أذهاننا المشاهد التي تنقلها وسائل الإعلام عن الراديكالي الذي يقطن في كبريات العواصم الغربية ويعيش على إيقاعها الزمني والمكاني والتقني ويحلق ذقنه ويرتدي بذلة بربطة عنق، ويدرس في أعرق الجامعات الغربية ويجيد التحدث باللغات العالمية؛ لكنّه في الوقت نفسه يحاربها بأحدث الأسلحة التكنولوجية ويستعمل الانترنت والفيديو في تمرير خطابه الرجعي...

ولم تنجح الحداثة كذلك في القضاء على التقليد لأنّ تقدم مسارها لم يتم في جميع الأحوال كما نظر له، أي باعتبارها صيرورة عقلانية علمية، موضوعية، خطية، واحدية وكونية. فقد كان ينظر إلى التاريخ

³⁹- راسل جاكوبي "نهاية اليوتوبيا - السياسة والثقافة في زمن اللامبالاة" ترجمة فاروق عبد القادر، سلسلة عالم المعرفة، عدد ماي 2001، ص

20

⁴⁰- المرجع نفسه، ص 20

بوصفه صيرورة حتمية للتقدم، والثقافة باعتبارها تجاوزاً للطبيعة، والمجتمع على أنه انتصار على الجماعة أو القطيع، والدولة بوصفها نهاية للفوضى والعنف وتجسيداً تاريخياً للعقل (هيجل)، والقانون باعتباره انتصاراً على شريعة الغاب...

لقد أكدت التطورات اللاحقة عدم قدرة التحديث الليبرالي على محو وقائع التاريخ والجغرافيا والبيولوجيا والثقافة والمعرفة والمعتقد... فقد وجد نفسه في كثير من الأوضاع يتعايش مع ما قبله، وما بعده؛ فتساكن التدين بالعلمانية، والحرية بالاستبداد، والعقل بالعاطفة، والعلم بالأسطورة، والخمول بالعمل، والتقدم بالمحافظة، والمساواة بالاستلاب... واستفاق التقليد من سباته حين ظهرت أشكال جديدة من الجماعات التقليدية والمواطنات الضيقة في المركز المصدر للحدثة، وتكاثفت العودة إلى الانتماءات الأولية، وتزايدت مناطق الظل والشك واللايقين والفوضى... لقد أفضت هذه التطورات إلى مجتمع النسخ الباهتة حيث اضطراب المراجع والانتماءات وانهيار وسائل اندماج الإنسان وآلياته في محيطه وطغيان مظاهر العزلة والفرذنة المفرطة. إذ لم يعد داخل هذه الفوضى الدائمة "من الممكن مصادرة منطق للمجموع، وإنما فقط "ميكروولوجيات"، وبالنتيجة، عوالم اجتماعية وثقافية صغيرة وذات ارتباط جد ضعيف"⁴¹.

إنّ ما أفرزه العقل الحدائي المشبع بعقلانية مفرطة تقصي كل ما لا ينتمي إلى مجالها الابستمي من ظواهر وقيم وترتيبات وعلاقات اجتماعية وصفت بكونها تنتمي إلى عصر ما قبل الحدثة، ولد الشعور العام بالعزلة والاعتراب والفرذانية المفرطة وأضعف الروبب الاجتماعية؛ مما حدا بالإنسانية إلى التفكير مجدداً في ضرورة إعادة النظر في تعريف الأساس الذي يقوم عليه البناء الحضاري والفكري: إعادة النظر في جوهر الرابط الاجتماعي؛ في العلاقات الاجتماعية الأولية؛ في علاقات التضامن والاندماج؛ فيما يجعل تماسك الجماعات ممكناً، في التوجهات المعيارية؛ في مواجهة النتائج الكارثية التي أفرزتها الحدثة الاقتصادية والتكنولوجية كالهامشية والهشاشة والإقصاء وضعف الاندماج.

⁴¹- Balandier. G « Réel social » et nouvelles démarches. Le lien social en question". Un article publié dans les Cahiers internationaux de sociologie, vol. 86, janvier-juin 1989, pp. 5-13. Paris : Les Presses universitaires de France.

فبدأت الدعوات من هنا ومن هناك لبعث الرابطة الاجتماعية وتجديده، أي لإنعاش كل ما "يمسك ويحافظ على التضامن بين أعضاء جماعة ما، كل ما يسمح بالحياة المشتركة، كل ما يصارع باستمرار ضد كل قوى الانحلال التي تعتمل دائماً في كل مجموعة"⁴².

وظهرت محاولات فكرية وعملية لمراجعة قواعد السوق والعولمة التي تنتج الفردانية والعزلة والهامشية والإقصاء واللامبالاة وسوء الاندماج والفقر المادي وعدم الإحساس بالانتماء إلى جماعة معينة، وافتقاد إرادة العيش المشترك، والحرمان من "القدرات الإنسانية".

وظهرت مبادرات تدافع عن الخصوصية والانتماء والهوية، والديمقراطية التشاركية والمواطنة الاجتماعية، و"سياسة الفرد" الذي "سيحاول، داخل هذا العالم المتحرك، أن يعتمد على هويته، أي كذلك على جماعته، جذوره، تقاليده، وطنه، اتنيته، دينه، على انتماءاته التي كنا نعتقد أنها ستنمحي تدريجياً مع العقلانية الحديثة لكنها تعود لتظهر على واجهة العالم المعاصر"⁴³.

إنّ أهم ما يميز هذه البدائل للتحديث والتنمية الليبرالية على صعيد الرؤية هي كونها لا تنظر للأفراد العقلانيين من منظور الاقتصاد، أي الفعالية والمصلحة والمردودية فقط، وإنما من منظور المساواة الذي يجعل من تكافؤ الموارد المادية والرمزية المتاحة أمامهم مبدأً وقاعدة أساسية لتنظيم المجتمع، وذلك بابتكار عقد اجتماعي جديد مخالف للعقد الاجتماعي على طريقة روسو وهوبز والذي لا يفكر في المواطنة إلا من منظور تجسيدها للإرادة العامة التي تتم مماثلتها مع الدولة أو الأغلبية الانتخابية. إنّ العقد الاجتماعي الجديد مدعو إلى ابتكار ديمقراطية جديدة قوامها المواطنة الاجتماعية، الحريات، المشاركة، تمثيل كل المصالح والأفكار وتلبية الحاجيات، العدالة والمساواة وفي الأخير قوامها "مجموع الشروط المؤسساتية التي تمنح للفرد حظاً جيداً ليصبح ذاتاً"⁴⁴.

- وفيما يخص نمط التنمية الاشتراكية فالوقائع أبانت هي الأخرى عن محدودية هذا النموذج التنموي نظرياً وتاريخياً. فلم تتمكن المجتمعات التي أخذت به من القضاء على الطبقات الاجتماعية، ولم تقلص

⁴²- Cité Par Akindès, F « Le lien social en question dans une Afrique en mutation »,In « Souverainetés en crise » S/d Ayoub.J.B et Bonneville.L, L'hrmattan et les presses de l'Université Laval, 2003, Québec, PP 379-403

⁴³- Touraine. A « La recomposition du monde », le jeudi 01 septembre 1994

<http://www.republique-des-lettres.fr/258-alain-touraine.php>

⁴⁴- Touraine. A « La recomposition du monde », Idem

التفاوتات، ولم توفر وعود التنمية والرفاهية للجميع؛ بل لقد أفرزت نومكلاتور⁴⁵ جديدة مرتبطة عضويًا بالدولة والأجهزة الحزبية الحاكمة، حيث خلقت الثورة فئات احتكارية جديدة، استغلت سيطرتها على وسائل الإنتاج لتكريس سيطرتها بوصفها طبقة مستغلة للشعب؛ كما كانت سجلاتها الحقوقية فظيعة (قمع الحريات، الكولاك، الإبادات الجماعية والتقتيل،...) . وأوهامها النظرية لم تقل عن تجاوزاتها العملية، فأنجبت فكرًا دوغمائيًا ذا نزعة علموية تاريخانية مفرطة كانت أقصى تجلياته تتمثل في التصنيف الطبقي العلوم الحقبة حيث قسمتها إلى علم بروليتاري وآخر برجوازي، وأنتجت منظومة فكرية وإيديولوجية تقدس الحقيقة الواحدية والولاء للزعيم والكاريزما وشخصنة المؤسسات؛ وفي الأخير أهملت على الصعيد النفسي والوجداني الحاجات والدوافع الفردية الكائنة في الذات البشرية والممارسة الفعلية للأفراد (الحرية، التعبير عن الذات، الاستقلالية، المشاركة...). وحولت الإنسان إلى مجرد لعبة بسيطة تتحكم فيها البنيات المادية والإيديولوجية (التوسير).

محمل القول ومن خلال التتبع النقدي لتطور الوقائع والعلاقات والمفاهيم لا يبدو لنا وجود علاقات سببية واضحة ومباشرة بين تحقيق التنمية وتساعد التطلعات والإجراءات الديمقراطية، يشير علي عبد القادر علي إلى أنه "على الرغم من الأدبيات التطبيقية الواسعة في مجال استكشاف العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي طويل المدى، تبلور شعور عام، في عددٍ من الأوساط المهنية في مجال النمو الاقتصادي، بأن لا أحد يعرف، على وجه الدقة الشروط الكافية للنمو... وبينما يمكن وصف خصائص الاقتصادات التي نجحت خلال الفترة بعد الحرب العالمية الثانية، فإنه لا يمكننا بقدر كبير من الاطمئنان تسمية العوامل التي كانت حاسمة في تحقيق هذا النجاح"⁴⁶. إن التنمية ليست سببًا مباشرًا للديمقراطية وفي الوقت نفسه ليست نتيجة لها، كما أنه لا وجود لعلاقة سببية بين الأوتوقراطية والتنمية؛ "إن الاتجاه السببي بين الديمقراطية أو الأوتوقراطية من ناحية، والتنمية من ناحية أخرى، قد لا يكون قضية متفقاً عليها في أدبيات التنمية"⁴⁷. وهذه مسألة لا تخص البلدان العربية لوحدها؛ إن دولة مثل باكستان عرفت إلى حدود نهاية التسعينات انفتاحًا سياسيًا وتعددية حزبية لكن دون أن تحقق معدلات تنمية اقتصادية واجتماعية مقبولة؛ ومثلها العديد من الدول كبنغلاديش والنيبال ونيجيريا وزمبيا. لكن بالمقابل نجد دولاً كإندونيسيا وجنوب إفريقيا حققنا تنمية اقتصادية مهمة في ظل نظام ديمقراطي تعددي. الأمر الذي يستلزم إضفاء

⁴⁵ - ميخائيل فوسلينسكي، "سقوط الإمبراطورية الحمراء"، ترجمة سناء مصطفى الموصلي، منشورات الزمن، سلسلة ضفاف، مطبعة النجاح الجديدة، الكتاب الثالث، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2001

⁴⁶ - علي عبد القادر علي، "ملاحظات استكشافية حول النمو المستدام والتنمية في الدول العربية" مجلة عمران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 1، السنة الأولى، المجلد الأول، صيف 2012، ص 17

⁴⁷ - إبراهيم البدوي، سمير المقدسي "تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، عدد 384، شباط 2011، ص 86

النسبية في استصدار الأحكام على حالات معينة وتعميمها على مجموع البلدان التي مازالت تتعثر في تحقيق التنمية والديمقراطية، "فلا يوجد على المستوى النظري فيما يتعلق بالعلاقة بين الديمقراطية والتنمية ما يؤسس أو يدعم وجهة نظر مقابل الأخرى؛ فوجود وترسخ المسار الديمقراطي لا يعني أنّ تحقيق التنمية الاقتصادية مسألة محتومة، فهناك عدد من الدول ومنها على سبيل المثال، كوريا الجنوبية، سنغافورة، وحاليًا الصين حققت معجزتها الاقتصادية على أيدي قادة من الحزب الشيوعي. لكن الميل الأكبر لدى الباحثين الاقتصاديين ينحو باتجاه تفضيل نشر الديمقراطية بالنظر إليها كقيمة بحد ذاتها ويرتبط بها مفهوم الحرية، إلا أنّ المستوى النظري يحتمل أكثر من تفسير"⁴⁸. وهذا الكلام لا يقلل من شيء في ترجيح أن تسهل التنمية الاقتصادية والاجتماعية العملية الديمقراطية⁴⁹.

2- أمّا على الصعيد المعرفي والأكاديمي، فقد حصل تقدم كبير في البناء النظري والمفاهيمي والتحقيق الميداني وانتقل مفهوم التنمية من طابعه المركزي الذي مجاله الدولة والطبقات والرأس مال والأجهزة الكبرى للإدارة والتخطيط... إلى الوقائع المحلية والتجارب الذاتية للأفراد والجماعات، وهكذا تحولنا من النظرة الشمولية نحو المحلية، من المركز نحو الهامش، وتجاوزت المعيارية في تحديد التنمية والديمقراطية نحو الموضوعية والحياد. وتم الوعي بكون المنظومة الثقافية برمتها والسياسية بصفة خاصة تلعب أدوارًا لا تقل أهمية عن الاقتصاد السياسي في ترسيخ الديمقراطية أو إعاقتها أو إعادة تأويلها أو تملكها بشكل مغاير عن منبعها الأصلي، وهو الأمر الذي أفضى إلى الاعتراف بالنسبية الثقافية وبتعدد واختلاف أشكال الدخول إلى الحداثة الاقتصادية والسياسية والثقافية ووسائله.

3- وعلى الصعيد المؤسسي أصبح مفهوم التنمية والديمقراطية ذا منحى إنساني وحقوقى، يعتبر الإنسان محور العملية التنموية والسياسية وذاتها؛ ولا يعتبر الديمقراطية مجرد مساطر شكلية، كما يتم النظر إلى ترابط الديمقراطية والتنمية من الزاوية الحقوقية إذ كلاهما أصبح حقًا من حقوق الإنسان أفرادًا وجماعات، أي حق الأفراد والشعوب في تقرير مصائرهم بشكل ديمقراطي عن طريق الانتخاب الحر والنزاهة والشفافية والمنتظم للذين ستوكل إليهم مهام وضع سياسات وبرامج تنموية اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية نابعة من المشاركة القاعدية وتنفيذها. فلم تعد العلاقة بينهما تطرح على صعيد الأولويات،

⁴⁸- إبراهيم سيف، "العلاقة بين الانتقال الديمقراطي وتحقيق التنمية الاقتصادية"، منشور في الموقع الإلكتروني لمركز الجزيرة للدراسات

<http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013124103845362960.html>

⁴⁹- حسنين توفيق إبراهيم، "الدولة والتنمية في مصر: الجوانب والمتغيرات السياسية: دراسة من منظور مقارنة"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2000

هل الأولوية للديمقراطية أم للتنمية؟ وهل يجب اختيار الأولى أم الثانية؟ وإنما أصبحت تطرح في إطار التعايش المزدوج والتطور المتوازي. وبالتالي، تكاملهما واندماجهما في عملية واحدة هي التنمية البشرية. في الأخير، يبدو لنا أنّ التقدم المهم في تناول قضايا التنمية والديمقراطية وبحث العلاقات القائمة بينهما قد حدث بشكل أكثر منهجية وموضوعية على الصعيدين المعرفي والمؤسسي، بينما توارت إلى الخلف كل الطروحات الأيديولوجية لبحث العلاقات بينهما.

قائمة المراجع:

1- بالعربية:

- عبد الإله بلقزيز، "القومية والعلمانية"، دار الكلام للنشر والتوزيع، 1998
- محمد عابد الجابري، "الديمقراطية وحقوق الإنسان"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997
- برهان غليون، "بيان من أجل الديمقراطية"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط5، 2006.
- الديالمي عبد الصمد، "القضية السوسيولوجية" نموذج الوطن العربي، إفريقيا الشرق، 1989
- مصطفى محسن، "رهانات تنمية"، رؤى سوسيوتربوية وثقافية نقدية، سلسلة شرفات، منشورات الزمن/، عدد 33، 2011
- حسنين توفيق إبراهيم، "الدولة والتنمية في مصر: الجوانب والمتغيرات السياسية: دراسة من منظور مقارن"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2000
- محمد سبيلا، "الحداثة وما بعد الحداثة"، دار توبقال للنشر، ط 1، 2000
- اولريش شيفر "انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود"، ترجمة د. عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، عدد 371، يناير 2010،
- راسل جاكوبي "نهاية اليوتوبيا - السياسة والثقافة في زمن اللامبالاة"، ترجمة فاروق عبد القادر، سلسلة عالم المعرفة
- ميخائيل فوسلينسكي، "سقوط الإمبراطورية الحمراء"، ترجمة سناء مصطفى الموصلي، منشورات الزمن، سلسلة ضفاف، مطبعة النجاح الجديدة، الكتاب الثالث، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2001، عدد ماي 2001،
- برهان غليون "الدولة والنظام العالمي للتقسيم الدولي" في "جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب"، مؤلف جماعي، إفريقيا الشرق، ط 1، 1992
- بيير بورديو "التلفزيون واليات التلاعب بالعقول" ترجمة وتقديم درويش الحلوجي، دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية، سوريا، ط 1، 2004

مجلات وجراند مواقع الكترونية

- علي عبد القادر علي، "ملاحظات استكشافية حول النمو المستدام والتنمية في الدول العربية" مجلة عمران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 1، السنة الأولى، المجلد الأول، صيف 2012
- إبراهيم البدوي، سمير المقدسي "تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، عدد 384، شباط 2011
- إبراهيم سيف، "العلاقة بين الانتقال الديمقراطي وتحقيق التنمية الاقتصادية"، منشور في الموقع الإلكتروني لمركز الجزيرة للدراسات

<http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013124103845362960.html>

- إبراهيم أبراش "الحياة السياسية في المغرب: تجربة تستحق الانتباه" في الرابط الإلكتروني التالي:

<http://palnation.org/vb/showthread.php?t=188>

- محسن صالح "النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف"، منشور في الموقع الإلكتروني لمركز الجزيرة للدراسات

<http://studies.aljazeera.net/issues/2012/06/201262111235327448.htm>

- ريتشارد دبليو. ران " مديمو الفقر"، موقع منبر الحرية

<http://www.minbaralhurriyya.org/content/view/205/696/>

تقارير:

- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2002،
- "تقرير التنمية البشرية 2010"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

<http://www.un.org/ar/esa/hdr10/complete.pdf>

2- بالفرنسية:

- M.KILANI « La Culture Otage du Développement » sous direction Gilbert Rist. l'Homme et la Société. l'Harmattan
- M. KILANI. « l'Invention de l'Autre » essai sur le discours Anthropologique. Lausanne. Payot. Sciences Humaines.1994
- J.P.O De Sardan « Anthropologie et développement : essai en socio-anthropologie du changement social », Ed Karthala, 1995
- Touraine. A " Qu'est ce que la démocratie », Ed Fayard, 1994
- Touraine. A, « Critique de la modernité », Ed Fayard, 1992,
- B. Martory, D. Crozet " Gestion des ressources humaines", Ed, Nathan, Paris, 1988

Revues, journaux et sites électroniques

- Marshesin. P « Démocratie et Développement », In Tiers-Monde. 2004, tome 45 n°179. pp. 487-513.
- ERIC KLINENBERG, « Ce rêve envolé d'une information égalitaire: Les bénéficiaires inattendus du miracle Internet », In le Monde Diplomatique, Janvier 2007.
- Balandier. G « Réel social» et nouvelles démarches. Le lien social en question". Un article publié dans les Cahiers internationaux de sociologie, vol. 86, janvier-juin 1989, pp. 5-13. Paris : Les Presses universitaires de France.
- Akindès, F « Le lien social en question dans une Afrique en mutation », In « Souverainetés en crise » S/d Ayoub.J.B et Bonneville.L, L'hrmattan et les presses de l'Université Laval, 2003, Québec, PP 379-403
- Bourdieu. P « l'essence du néolibéralisme », In Le Monde Diplomatique, mars 1998
- Bourdieu, P « Le mythe de la Mondialisation » Le Monde Diplomatique,
- Bourdieu, P « L'essence du Néolibéralisme » Le Monde Diplomatique, mars 1998
- Bourdieu, P et Loic Wacquant « La Nouvelle Vulgate Planétaire» Le Monde Diplomatique, Mai 2000

- Ramonet. Ignacio, Conflits, Commerce, Environnement...Un nouvel état du monde, In Le Monde Diplomatique, Septembre 2006.

- Touraine. A « La recomposition du monde », le jeudi 01 septembre 1994

<http://www.republique-des-lettres.fr/258-alain-touraine.phpninternet> », In le Monde Diplomatique, Janvier 2007.

- Steven Heydemann" La question de la démocratie dans les travaux sur le monde arabe", Critique internationale,2002/4, n 17, PP 54-62 In

<http://www.cairn.info/revue-critique-internationale-2002-4-page-54.htm>¹

- Boutros Boutros Ghali, et Autres, « L'interaction développement et démocratie », UNESCO,2002,

In <http://unesdoc.unesco.org/images/0012/001282/128283f.pdf>



MominounWithoutBorders



@ Mominoun_sm



Mominoun

الرباط - المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هاتف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com